

Distr.: General
11 February 2021
Arabic
Original: English



رسالة مؤرخة 5 شباط/فبراير 2021 موجهة من رئيسة مجلس الأمن إلى الأمين العام والممثلين الدائمين لأعضاء مجلس الأمن

أتشرف بأن أرفق طيه نسخة من الإحاطة التي قدمتها السيدة إيزومي ناكاميتسو، الممثلة السامية لشؤون نزع السلاح، وكذلك البيانات التي أدلى بها ممثلو كل من الاتحاد الروسي، وإستونيا، وأيرلندا، وتونس، وسانت فنسنت وجزر غرينادين، والصين، وفرنسا، وفييت نام، وكينيا، والمكسيك، والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، والنرويج، والنيجر، والهند، والولايات المتحدة الأمريكية، فيما يتصل بالجلسة المعقودة عن طريق التداول بالفيديو بشأن "الحالة في الشرق الأوسط (سورية)" يوم الأربعاء، 3 شباط/فبراير 2021. كما أدلى ممثل تركيا ببيان.

ووفقا للإجراء المبين في الرسالة المؤرخة 7 أيار/مايو 2020 الموجهة من رئيس مجلس الأمن إلى الممثلين الدائمين لأعضاء مجلس الأمن (S/2020/372)، والذي تم الاتفاق عليه في ضوء الظروف الاستثنائية الناجمة عن جائحة مرض فيروس كورونا، ستصدر هذه الإحاطة والبيانات بوصفها وثيقة من وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) باربرا وودوارد
رئيسة مجلس الأمن



المرفق الأول

إحاطة الممثلة السامية لشؤون نزع السلاح، إيزومي ناكاميتسو

أشكركم على إتاحة الفرصة لي لإطلاع المجلس على تنفيذ القرار 2118 (2013) بشأن إزالة برنامج الأسلحة الكيميائية في الجمهورية العربية السورية.

وكما هو الحال دائماً، ما فتئ مكتب شؤون نزع السلاح يتواصل مع نظرائه في منظمة حظر الأسلحة الكيميائية بشأن أنشطتها. وفي هذا السياق، ووفقاً للممارسة المتبعة، عقدت اجتماعي الشهري يوم أمس، 2 شباط/فبراير، مع المدير العام لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية لتلقي معلومات مستكملة منه والتأكد من آرائه بشأن المسألة. وبالإضافة إلى ذلك، تلقى مكتب شؤون نزع السلاح في 6 و 14 كانون الثاني/يناير معلومات من البعثة الدائمة للجمهورية العربية السورية بشأن المسائل الكيميائية لهذه الفترة. وقد درست تلك المعلومات بعناية وأحيلت إلى الأمانة الفنية لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية.

وكما أبلغت مجلس الأمن من قبل، فإن جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19) لا تزال تؤثر على قدرة منظمة حظر الأسلحة الكيميائية على إيفاد أفرقة إلى الجمهورية العربية السورية. وتؤكد الأمانة الفنية لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية استعدادها لإيفاد أفرقة، رهنأً بالكيفية ستتطور بها الجائحة. ورغم القيود المفروضة على السفر، واصلت الأمانة الفنية تنفيذ الأنشطة التي كلفت بها فيما يتعلق بالقضاء على برنامج الأسلحة الكيميائية السورية، وانخراطها مع الجمهورية العربية السورية في هذا الصدد.

وتستمر الجهود التي يبذلها فريق تقييم الإعلانات التابع لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية لتوضيح جميع المسائل المتعلقة بشأن الإعلان الأولي للجمهورية العربية السورية الذي قدمته إلى منظمة حظر الأسلحة الكيميائية. وكما أفاد المدير العام لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية خلال إحاطته إلى مجلس الأمن في 11 كانون الأول/ديسمبر 2020 (انظر S/2020/1202، المرفق الثاني)، وبينما جرى إغلاق ثلاث مسائل معلقة تتعلق بالجمهورية العربية السورية خلال الجولة الثالثة والعشرين من المشاورات مع السلطة الوطنية السورية، التي عقدت في دمشق خلال الفترة من 22 أيلول/سبتمبر إلى 3 تشرين الأول/أكتوبر 2020، لا تزال هناك 19 مسألة معلقة.

وأشير إلى أن إحدى المسائل المعلقة تتعلق بمرفق لإنتاج الأسلحة الكيميائية أعلنت السلطة الوطنية السورية بأنه لم ينتج أسلحة كيميائية قط. لكن، يشير استعراض جميع المعلومات والمواد الأخرى التي جمعها فريق تقييم الإعلانات منذ عام 2014 إلى أنه جرى إنتاج عوامل حرب كيميائية مؤثرة في الأعصاب و/أو تهيئتها في شكل أسلحة في هذا المرفق. ولذلك، طلبت الأمانة الفنية لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية أن تعلن الجمهورية العربية السورية عن الأنواع والكميات المحددة من عوامل الحرب الكيميائية التي أنتجت و/أو تمت تهيئتها كأسلحة في ذلك الموقع. وأفهم من الأمانة الفنية أن السلطة الوطنية السورية لم ترد بعد على ذلك الطلب.

ونتيجة لذلك، لا تزال الأمانة الفنية ترى أنه، نظراً للشغرات والتناقضات والتباينات التي تم تحديدها ولم تحسم بعد في هذه المرحلة، فلا يمكن اعتبار الإعلان الذي قدمته الجمهورية العربية السورية دقيقاً وكاملاً وفقاً لاتفاقية حظر استحداث وإنتاج وتخزين واستعمال الأسلحة الكيميائية وتدمير تلك الأسلحة. وأحث الجمهورية العربية السورية على التعاون الكامل مع الأمانة الفنية في هذا الصدد. وكما أشرت إلى ذلك في

مناسبات عديدة، فإن ثقة المجتمع الدولي في القضاء الكامل على برنامج الأسلحة الكيميائية السوري تتوقف على قدرة منظمة حظر الأسلحة الكيميائية على حسم هذه المسائل المعلقة.

وَأمل أن يتم إحراز المزيد من التقدم لحسم هذه المسائل خلال الجولة المقبلة من المشاورات بين فريق تقييم الإعلانات والسلطة الوطنية السورية، التي ستعقد في وقت لاحق من هذا الشهر.

وقد أُبلغت بأن العينات التي جمعت خلال الجولة السابعة من عمليات التفتيش التي أجرتها الأمانة الفنية في تشرين الثاني/نوفمبر في مرفقي برزة وجمرانيا التابعين لمركز الدراسات والبحوث العلمية السوري قد تم تقسيمها في أحد مختبرات منظمة حظر الأسلحة الكيميائية بحضور ممثل عن الجمهورية العربية السورية وأُرسلت إلى مختبرات معينة لتحليلها. وسيُقدم إلى المجلس التنفيذي لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية تقرير عن نتيجة جولة التفتيش هذه في الوقت المناسب.

وفيما يتعلق بالعثور على مادة كيميائية من الجدول 2 تم اكتشافها في مرفق برزة التابع لمركز البحوث خلال الجولة الثالثة من عمليات التفتيش التي أجريت في عام 2018، أفهم أن الجمهورية العربية السورية لم تقدم بعد معلومات أو تفسيرات فنية كافية من شأنها أن تمكن الأمانة الفنية من إغلاق هذه المسألة.

وتواصل بعثة تقصي الحقائق التابعة لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية دراسة جميع المعلومات المتاحة المتعلقة بادعاءات استخدام الأسلحة الكيميائية في الجمهورية العربية السورية، وتواصل الانخراط مع الحكومة السورية وغيرها من الدول الأطراف في اتفاقية الأسلحة الكيميائية فيما يتعلق بمجموعة متنوعة من الحوادث. وكما أُفيد سابقاً، فإن قيام بعثة تقصي الحقائق بإيفاد المزيد من الأفرقة سيكون رهنا بالكيفية التي ستتطور بها جائحة كوفيد-19.

ويواصل فريق التحقيق وتحديد الهوية تحقيقاته في الحوادث التي خلصت فيها بعثة تقصي الحقائق إلى أن الأسلحة الكيميائية قد استخدمت أو يُرجح أنها استخدمت في الجمهورية العربية السورية، وسوف يصدر تقارير أخرى في الوقت المناسب.

وفيما يتعلق بعمليات التفتيش التي صدر بها تكليف بموجب الفقرة 8 من قرار المجلس التنفيذي EC-94/DEC.2، المعنون "التصدي لحيازة الجمهورية العربية السورية أسلحة كيميائية واستخدامها"، فقد أُبلغت بأن الأمانة الفنية تواصل رصد الحالة الأمنية، وسوف تبلغ الجمهورية العربية السورية عندما تكون مستعدة لنشر أفرقة لهذا الغرض. وستتم عمليات التفتيش تلك أيضاً رهنا بالكيفية التي ستتطور بها الجائحة.

وأقول هذا كل شهر لأنه من الملائم التكرار - هناك حاجة ملحة لا إلى تحديد هوية جميع الذين استخدموا الأسلحة الكيميائية، بل أيضاً لمساءلة كل من استخدموها، في انتهاك للقانون الدولي. وإلا فإننا نسمح باستخدام الأسلحة الكيميائية مع الإفلات من العقاب. ومن الضروري أن يبدي المجلس القيادة في إظهار أنه لن يُسمح بالإفلات من العقاب على استخدام هذه الأسلحة. ومكتب شؤون نزع السلاح على استعداد لتقديم كل ما يستطيع من دعم ومساعدة.

وقبل أن أختتم بياني، أود أن أردد الملاحظات التي أدلى بها الأمين العام في 28 كانون الثاني/يناير للدول الأعضاء بشأن أولوياته لعام 2021:

”يجب أن تكون أولويتنا السابعة لهذا العام هي رَأب التصدعات الجيوسياسية وإيجاد أرضية مشتركة. ولمعالجة تهديدات السلام والأمن التي تُكَدِّر العالم اليوم، نحتاج إلى إيجاد جسر للعودة إلى المنطق السليم. إننا بحاجة إلى مجلس أمن موحد.“ (انظر [A/75/PV.51](#))

بيان نائب الممثل الدائم للصين لدى الأمم المتحدة، غنغ شوانغ

[الأصل: بالإنكليزية والصينية]

أشكر السيدة ناكاميتسو على إحاطتها.

إن نظر مجلس الأمن شهريا في مسألة الأسلحة الكيميائية السورية يُبرز الأهمية التي يوليها المجلس لهذه المسألة. غير أن التقارير الشهرية لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية لا تتضمن في كثير من الأحيان معلومات جديدة. فكما ورد في تقرير هذا الشهر (انظر S/2021/84)، على سبيل المثال، عقدت الحكومة السورية الجولة الثالثة والعشرين من المشاورات التقنية مع منظمة حظر الأسلحة الكيميائية من أجل إغلاق ملف يتعلق بثلاث مسائل معلقة، وردت جميعها في تقارير سابقة.

وفي الوقت نفسه، لم يتناول التقرير ما أعرب عنه بعض أعضاء المجلس من شواغل وما أثاروه من أسئلة. فعلى سبيل المثال، أعرب عدد من أعضاء المجلس مرارا عن رغبتهم في معرفة كيفية تعامل الأمانة الفنية لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية مع المعلومات التي قدمتها حكومة سورية بشأن حوادث الأسلحة الكيميائية التي لفتتها الجماعات الإرهابية، وما هو التقدم الذي أحرز في ذلك الصدد، وكذلك كيف ينبغي للأمانة التقنية أن ترد على الأسئلة التقنية التي أثارها أعضاء المجلس والخبراء المستقلون بشأن مضمون التقارير الصادرة عن فريق التحقيق وتحديد الهوية وبعثة تقصي الحقائق. فينبغي للتقرير الشهري لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية أن يعكس هذه العناصر، على النحو الذي طلبه أعضاء المجلس ويتوقعه المجتمع الدولي.

وأود أن أغتنم هذه الفرصة لأؤكد من جديد أن الصين تعارض بشدة استخدام الأسلحة الكيميائية من قبل أي دولة أو منظمة أو فرد تحت أي ظرف ولأي غرض. وينبغي أن تجري منظمة حظر الأسلحة الكيميائية تحقيقها وتسند المسؤولية عن استخدام الأسلحة الكيميائية المزعوم بدقة في إطار اتفاقية حظر استحداث وإنتاج وتخزين واستعمال الأسلحة الكيميائية وتدمير تلك الأسلحة، مع التقيد التام بمبادئ الاستقلالية والنزاهة والموضوعية، ويجب أن يحترم التحقيق الحقائق والعلم. ونأمل في أن يتوصل أعضاء المجلس كذلك إلى توافق في الآراء بشأن هذه المبادئ، إذ أنها أساس المناقشة المتعمقة والثقة المتبادلة.

ومع ذلك لم يبد بعض أعضاء المجلس في مداولاته السابقة اهتماما يذكر، للأسف، بالتفاصيل التقنية للاستخدام المزعوم للأسلحة الكيميائية أو بسلامة أو قطعية سلسلة الأدلة الواردة في تقارير التحقيق. ويحرصون عوضا عن ذلك، على مناقشة وسائل وتدابير المساءلة، انطلاقا من افتراض ارتكاب الذنب. ويبدو أن هذا بالأحرى تعجل. فيجب أن تستند المناقشات في المجلس إلى تحليل علمي مدعوم بالحقائق، ويجب عدم التعجيل بها في غياب أدلة دامغة في مواجهة الخلافات الخطيرة بين الأطراف.

إن الصين، إذ نوهت بأن سورية قد أعربت مرارا عن استعدادها للتعاون مع الأمانة الفنية، تشيد بموقف سورية البناء، وتشجع الجانبين كليهما على مواصلة حل المسائل المعلقة من خلال الحوار والتواصل. ونأمل كذلك في أن تعمل الأمانة الفنية على المساعدة على تجاوز الخلافات بين الأطراف والحد من العداء والعودة إلى التقليد الحميد في صنع القرار على أساس توافق الآراء بين الدول الأعضاء، وبالتالي دعم سلطة وفعالية منظمة حظر الأسلحة الكيميائية.

المرفق الثالث

بيان الممثل الدائم لإستونيا لدى الأمم المتحدة، سفين يورغنسن

أشكر الممثلة السامية ناكاميتسو على إحاطتها. إننا نقدر موقفها القوي في الدفاع عن القاعدة المناهضة لاستخدام الأسلحة الكيميائية والتأكيد على ضرورة المساءلة.

لقد استخدم نظام الأسد الأسلحة الكيميائية طوال النزاع السوري. وظلت الأسلحة الكيميائية جزءاً هاماً من استراتيجية النظام الحربية على الرغم من أنه لا يمكن تبرير استخدامها ولا توجد ضرورة عسكرية يمكن الاستشهاد بها في الدفاع عن ذلك. فقد استخدم غاز السارين والكلور بشكل عشوائي ضد الشعب السوري لنشر الرعب وإجباره على مغادرة دياره والاستسلام.

وأثبت كبار الخبراء المستقلين والمحايدين في هذا المجال مسؤولية النظام السوري عن استخدام الأسلحة الكيميائية في سبع مناسبات منفصلة. فقد حددت آلية التحقيق المشتركة بين الأمم المتحدة ومنظمة حظر الأسلحة الكيميائية أن القوات المسلحة العربية السورية استخدمت الأسلحة الكيميائية في تلمنس في 2014 وسرمين وقميناس في عام 2015 وخان شيخون في عام 2017. وخلص فريق التحقيق وتحديد الهوية التابع لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية إلى أن أفراد القوات الجوية العربية السورية كانوا مسؤولين عن استخدام غاز السارين والكلور في ثلاث حالات في المينا في مارس/آذار 2017. وقد أسفرت تلك الهجمات عن معاناة هائلة ووفاة آلاف الأشخاص، من بينهم عدد كبير من الأطفال.

ووقعت هذه الهجمات كلها بعد أن أعلنت سورية أن جميع مخزونات الأسلحة الكيميائية ومرافق إنتاجها قد دُمرت. ووجود 19 مسألة لا تزال من دون حل فيما يتعلق بإعلانها يعني أن الحالة لا تزال تشكل تهديداً للسلم والأمن الدوليين. وما يثير القلق أن إحدى المسائل العالقة تتعلق بوجود مرفق لإنتاج الأسلحة الكيميائية لم تعلن عنه سورية قط.

وفي ضوء التجاهل الصارخ للمعايير والالتزامات الدولية، نرحب بتصميم الدول الأعضاء في منظمة حظر الأسلحة الكيميائية على اتخاذ إجراء. وقد اتخذ المجلس التنفيذي لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية قراراً في تموز/يوليه للرد على النتائج التي توصل إليها فريق التحقيق وتحديد الهوية. ونظراً لعدم امتثال سورية لذلك القرار، سيقدم مشروع قرار الآن إلى مؤتمر الدول الأطراف في نيسان/أبريل من أجل تعليق بعض الحقوق والامتيازات التي تتمتع بها سورية بموجب اتفاقية الأسلحة الكيميائية.

إن المساءلة عن هذه الجرائم البشعة ركيزة أساسية لحل سياسي يمكن من تحقيق السلام الدائم في سورية. ولا يمكن تحقيق السلام العادل والدائم إلا إذا تم تحديد مرتكبي جرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية وتقديمهم إلى العدالة.

وينبغي أن ندرك بنفس القدر أن المعيار العالمي لمكافحة استخدام الأسلحة الكيميائية يتأكل إذا ما تسامحنا مع الإفلات من العقاب من دون إبداء رد فعال على هذه الجرائم. وبالإضافة إلى سورية، استخدمت الأسلحة الكيميائية في السنوات الأخيرة في ماليزيا والمملكة المتحدة وروسيا لاستهداف الخصوم والمعارضين السياسيين. إن الهدف واضح - إسكات أولئك الذين يجرؤون على التعبير عن آرائهم ويشكلون تهديداً لمن هم في السلطة. إننا ندين بأشد العبارات تسميم السيد نافالني وسجنه غير القانوني. وندعو روسيا

إلى الكف عن استخدام الأسلحة الكيميائية والتوقف عن إخفاء برنامجها للأسلحة الكيميائية وإجراء تحقيق شامل وشفاف في تسمم السيد نافالني.

إن أي استخدام للأسلحة الكيميائية هو مسألة تتعلق بالسلم والأمن الدوليين، وبالتالي فهي مسألة تخص مجلس الأمن. فيجب محاسبة المسؤولين عن ذلك، وللمجلس دور هام في كفالة ذلك.

إنني أطلب من السيدة ناكاميتسو أن توضح العقوبات الرئيسية التي تعترض حل المسائل الـ 19 المفتوحة المتبقية. وهل هناك أي احتمالات لإغلاق أية مسائل معلقة إضافية خلال الجولة المقبلة من المشاورات التي تجري هذا الشهر؟ وفيما يتعلق بعمل بعثة تقصي الحقائق وفريق التحقيق وتحديد الهوية، ما هو عدد الحوادث التي ينظر فيها الفريقان حالياً؟ وهل يمكنها تقديم جدول زمني لنشر التقارير المقبلة؟

المرفق الرابع

بيان الممثل الدائم لفرنسا لدى الأمم المتحدة، نيكولا دو ريفيير

[الأصل: بالإنكليزية والفرنسية]

أشكر السيدة ناكاميتسو على إحاطتها. وأود أن أتناول ثلاث نقاط.

أولاً، أشير إلى أن النظام السوري لا يزال يتهرب من التزاماته الدولية. فكما هو الحال في كثير من الأحيان، لا يبين التقرير الذي قدم للتو (انظر S/2021/84) إحراز أي تقدم.

لننظر في الإعلان الأولي. كم مرة قلنا إن على سورية أن تقدم توضيحاً بشأن ذلك الإعلان؟ كيف يمكننا إذن أن نفسر حقيقة أن 19 مسألة ما زالت معلقة بعد أكثر من سبع سنوات على اتخاذ القرار 2118 (2013)؟ ومن بين تلك المسائل، أشير إلى أن النظام لم يقدم بعد تفسيراً لمرفق إنتاج غير معلن. ومن عدم الأمانة الادعاء في ظل هذه الظروف، كما يفعل البعض، بأن القضية قد أغلقت. إنني أدعو النظام إلى التعاون الكامل مع فريق تقييم الإعلان الأولي، الذي من المتوقع أن يتم إرساله إلى سورية في أوائل شباط/فبراير.

ثانياً، إن استخدام النظام للأسلحة الكيميائية بصورة متكررة ضد أبناء شعبه حقيقة لا جدال فيها. فلم يعد هناك أدنى شك في أنه مذنب. وبعد ما حدث في الغوطة وخان شيخون ودوما واللطامنة، كم من هجمات أخرى ستقع؟ وأقول هذا بكل جدية: إن فرنسا ستولي كمال الاهتمام لاستنتاجات التقارير المقبلة لفريق التحقيق وتحديد الهوية. ولا يزال الملف الكيميائي يحظى بالأولوية. ولهذا السبب، قدمت فرنسا، باسم 46 وفداً من أربع مجموعات جغرافية، مشروع مقرر إلى الأمانة الفنية لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية في تشرين الثاني/نوفمبر لاتخاذ التدابير اللازمة. وسيدرس مؤتمر الدول الأطراف في اتفاقية الأسلحة الكيميائية هذا المشروع قريباً. لقد حان الوقت لكي تمتثل سورية أخيراً لالتزاماتها الدولية.

ثالثاً، أود أن أشيد، مرة أخرى، بالعمل الذي تضطلع به منظمة حظر الأسلحة الكيميائية بحياد تام ومهنية كبيرة. وتعمل أفرقتها بمنهجيات قوية وشفافة. ويُقدم المدير العام التقارير بانتظام، بما في ذلك إلى مجلس الأمن، عن التقدم المحرز في العمل في لاهاي. وأكرر أنه ليس هناك أي شكل من أشكال المؤامرة والتوظيف والضغط. وتشويه سمعة منظمة حظر الأسلحة الكيميائية لمجرد قيامها بعملها - بل لأنها تؤدي عملها على نحو جيد - أمر خبيث وغير مسؤول. وهذا صحيح بشكل خاص في السياق الذي ندركه جميعاً، وهو ظهور الأسلحة الكيميائية مجدداً في سورية وأماكن أخرى.

ومكافحة الإفلات من العقاب والحظر التام لاستخدام الأسلحة الكيميائية لا يزالان من أولوياتنا. وهذا هو الغرض من تعبئة جهودنا المستمرة، لا سيما في إطار الشراكة الدولية لمكافحة الإفلات من العقاب على استخدام الأسلحة الكيميائية، التي أطلقناها في عام 2018.

المرفق الخامس

بيان نائب الممثل الدائم والمنسق السياسي للبعثة الدائمة للهند لدى الأمم المتحدة، رافيندرا راغوتاهاالي

وأود أن أشكر وكالة الأمين العام والممثلة السامية لشؤون نزع السلاح، إيزومي ناكاميتسو، على إحاطتها .

ونقدر التقرير الشهري الذي عرضه اليوم المدير العام لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية على المجلس بشأن أنشطة المنظمة في تنفيذ القرار 2118 (2013).

وتتوه الهند بالجهود المتواصلة التي يبذلها فريق تقييم الإعلانات، وبعثة تقصي الحقائق في سورية، وآليات فريق التحقيق وتحديد الهوية التابع لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية، لا سيما في هذه الأوقات الصعبة. ونقدر الإعلان عن التزام فريق تقييم الإعلانات بزيارة سورية في الأسبوع المقبل للمشاركة في الجولة المقبلة من المشاورات. وننتطلع إلى الاطلاع على استنتاجاته. ونأمل أيضاً أن تقدم الأمانة الفنية لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية تقريراً عن نتائج عمليات تفتيش مرافق المركز السوري للدراسات والبحوث العلمية التي أجريت في الفترة من 8 إلى 13 تشرين الثاني/نوفمبر 2020. ونلاحظ أيضاً التطور المتعلق بتمديد الاتفاق الثلاثي بين منظمة حظر الأسلحة الكيميائية وسورية ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع. ونأمل أن يتم التوقيع على هذا الاتفاق قريباً.

ونشجع استمرار المشاركة والتعاون بين سورية والأمانة الفنية لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية من أجل التوصل إلى حل مبكر لجميع المسائل المعلقة. وقد أكدت الهند باستمرار على ضرورة إجراء تحقيق محايد وموضوعي في أي ادعاء باستخدام الأسلحة الكيميائية، وفقاً للأحكام والإجراءات المنصوص عليها في الاتفاقية. وينبغي معالجة أي شواغل على أساس التشاور بين جميع الأطراف المعنية. ونرى أن تيسيس المسألة سيؤدي بالأطراف إلى اتخاذ مواقف متطرفة، مما يعرض للخطر الجهود الجارية صوب أي حل.

وتولي الهند أهمية كبيرة لاتفاقية الأسلحة الكيميائية، وهي صك فريد وغير تمييزي لنزع السلاح ونموذج لإزالة فئة كاملة من أسلحة الدمار الشامل. وبموجب الاتفاقية، تتمتع الهند بتميزها بأنها صارت من أوائل الدول الأطراف التي أعلن أنها "خالية من الأسلحة الكيميائية". وقدمت الهند أيضاً مساهمة مالية قدرها مليون دولار للصندوق الاستئماني لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية للأنشطة المتعلقة بتدمير المخزونات الكيميائية والمرافق ذات الصلة في سورية.

ولا تزال الهند تشعر بالقلق إزاء إمكانية وقوع أسلحة الدمار الشامل الخطيرة هذه في أيدي المنظمات الإرهابية والأفراد الإرهابيين. وقد استغلت الجماعات الإرهابية النزاع الذي دام عقداً من الزمن في سورية لتعزز صفوفها، مما يشكل تهديداً للمنطقة بأسرها. وترد التقارير بوتيرة متزايدة بشأن ظهور تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام مجدداً في منطقة. ولا يمكن للعالم أن يمنح هؤلاء الإرهابيين أي ملاذ أو أن يكف عن محاربته لهذه الجماعات الإرهابية.

وقد دأبت الهند على الدعوة إلى التوصل إلى حل شامل وسلمي للنزاع السوري من خلال حوار يقوده السوريون ويراعي التطلعات المشروعة للشعب السوري. كما ساهمنا في عودة الحياة الطبيعية إلى

سورية وإعادة بنائها من خلال المساعدات الإنسانية وتنمية الموارد البشرية. ونحن الآن على استعداد للعمل مع وكالات الإغاثة الإنسانية في وضع برنامج مناسب للإغاثة والتطعيم في البلد وغرب آسيا قاطبة .
وأود أن أختتم بياني بالتأكيد مجددا على دعمنا الكامل لعمليتي جنيف وأستانا من أجل التوصل إلى حل سريع للنزاع الذي دام عقدا من الزمن في سورية.

بيان الممثلة الدائمة لأيرلندا لدى الأمم المتحدة، جيرالدين بيرن ناسون

أود أن أعرب عن تهنئتي وكامل دعمي لكم، سيدي، في توليكم رئاسة مجلس الأمن في شهر شباط/فبراير. وأود أيضا أن أشكر وكالة الأمين العام ناكاميتسو على إحاطتها اليوم.

وتدين أيرلندا إدانة قاطعة أي استخدام للأسلحة الكيميائية. ينبغي للمجتمع الدولي، والمجلس بصفة خاصة، ألا يلتزم الصمت إزاء استخدام هذه الأسلحة. فهذه الانتهاكات للقانون الدولي يجب ألا يُسمح بارتكابها دون رادع. والمساءلة أمر حيوي.

وأود أن أشير اليوم إلى ثلاث نقاط قصيرة.

أولاً، أود أن أؤكد مجددا ثقة أيرلندا الكاملة في منظمة حظر الأسلحة الكيميائية وفي مثابرة موظفيها واقتدارهم المهني ونزاهتهم. وقد تجلّى ذلك بوضوح في العمل والتقارير الدقيقة للأمانة الفنية، بما في ذلك فريق تقييم الإعلانات وبعثة تقصي الحقائق التابعة لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية في سورية وفريق التحقيق وتحديد الهوية، لدى معالجة مسألة الأسلحة الكيميائية واستخدامها في سورية.

ونظراً لأهمية هذا العمل، أود أن أسأل وكالة الأمين العام، فيما يتعلق بالأزمة الصحية المتفاقمة في سورية نتيجة لمرض فيروس كورونا، عما ما تعتقد أنه الإطار الزمني الواقعي لعمليات الانتشار المختلفة لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية بغية العودة إلى كامل طاقتها في الميدان في سورية. وكيف يمكننا أن نقلل من خطر استخدام هذا الوباء كذريعة لانعدام الإرادة السياسية؟

أما نقطتي الثانية فهي أن المشاكل التي نواجهها في سورية، والثغرات والتناقضات في إعلانها الأولي، وتقارير آلية التحقيق المشتركة بين منظمة حظر الأسلحة الكيميائية والأمم المتحدة وفريق التحقيق وتحديد الهوية بشأن استخدام الأسلحة الكيميائية، والتي نسبت استخدام الأسلحة الكيميائية إلى السلطات السورية في عدة حالات، مسائل نأخذها على محمل الجد. ونعتقد أن مجلس الأمن ينبغي أن يتخذ إجراء على وجه السرعة وأن يتصرف بطريقة موحدة لمعالجة هذه المسألة، وإلا فإننا نخذل ضحايا هذه الهجمات في سورية، ونخاطر بتقويض القاعدة العالمية الراسخة ضد استخدام هذه الأسلحة المروعة.

وأخيراً، تتحمل السلطات السورية المسؤولية المباشرة عن الوفاء بالتزاماتها بموجب اتفاقية الأسلحة الكيميائية وقرارات مجلس الأمن والتعاون بنشاط وصراحة وبحسن نية مع منظمة حظر الأسلحة الكيميائية. وقد حدد المجلس التنفيذي لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية الإجراءات التي يتعين على سورية اتخاذها للعودة إلى الامتثال الكامل لاتفاقية الأسلحة الكيميائية. ويؤسفني أن سورية لم ترد في الإطار الزمني الذي توجاه المجلس التنفيذي، والآن أحث سورية على اتخاذ إجراء فوري بشأن هذه الإجراءات. وما لم تُتخذ هذه الإجراءات، ستدعم أيرلندا إجراءات مؤتمر الدول الأطراف في اتفاقية الأسلحة الكيميائية لمعالجة عدم امتثال سوريا.

المرفق السابع

بيان الممثل الدائم لكينيا لدى الأمم المتحدة، مارتن كيماي

أود في البداية أن أشكر السيدة إيزومي ناكاميتسو على إحاطتها وما قدمت من معلومات مستكملة متسقة عن الأنشطة الجارية لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية، والتقارير الدورية عن التحقيقات الجارية بشأن استخدام الأسلحة الكيميائية.

وأؤكد مجدداً دعم كينيا لولاية منظمة حظر الأسلحة الكيميائية ومسؤوليتها تجاه التنفيذ الكامل لاتفاقية الأسلحة الكيميائية. إننا ندين أي استخدام للأسلحة الكيميائية أينما استخدمت وأيا كان مستخدمها، اقتناعاً منا بأن هذه الفظائع تشكل انتهاكاً مؤسفاً للقانون الدولي ولا يمكن تبريره تحت أي ظرف من الظروف.

وتحيط كينيا علماً بالتقرير الثامن والثمانين لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية، الذي أُحيل في 26 كانون الثاني/يناير 2021 (انظر S/2021/84، المرفق). ونقدر كذلك أنه على الرغم من التحديات الناجمة عن جائحة مرض فيروس كورونا، بما في ذلك تأجيل عمليات النشر والبعثات المقررة، فإن منظمة حظر الأسلحة الكيميائية قد وجدت سبلاً لكفالة استمرار عملها.

ونرحب بتقديم الجمهورية العربية السورية تقريرها الشهري السادس والثمانين إلى المجلس، ونؤكد على ضرورة التنسيق بين سورية ومنظمة حظر الأسلحة الكيميائية من أجل معالجة الثغرات والتناقضات والتباينات الـ 19 التي لم يتم تسويتها بعد. ونأمل أيضاً أن تتحقق المشاورات المتوخاة بين فريق تقييم الإعلانات والحكومة السورية وأن تسفر عن نتائج إيجابية من أجل التعجيل باختتام التحقيقات.

ومن المهم أن يدعم مجلس الأمن جميع الجهود الرامية إلى تعزيز منظمة حظر الأسلحة الكيميائية لضمان إنجاز هذه التحقيقات دون تأخير لا داعي له وبأقصى قدر من المهنية والشفافية. إن إغلاق التحقيقات على وجه السرعة سيمكن المجلس من توجيه طاقاته لمساعدة الشعب السوري على التوصل إلى حل سياسي مرغوب فيه بشدة للنزاع الذي أدى إلى إفقار ملايين الأبرياء.

ونعتقد اعتقاداً راسخاً أنه من المحتم أن يضع المجتمع الدولي، بما في ذلك أعضاء المجلس، جانبا مصالحه الوطنية فيما يتعلق بالحالة السورية برمتها وأن يختار إعطاء الأولوية لمصالح الشعب السوري ورفاهه. ونحن مقتنعون بأن الحل الطويل الأمد للأزمة السورية يكمن في حوار سياسي يشمل أوسع طيف من الشعب السوري، لكنه يستبعد الجماعات الإرهابية وقادتها، الذين تسببوا في معاناة لا توصف للشعب السوري.

وأؤكد مجدداً تضامناً كينيا الثابت مع الشعب السوري في سعيه إلى إيجاد حل مستدام يقوم على حوار شامل بقيادة سورية، بهدف التوصل إلى حل سياسي يعكس إرادة الشعب السوري.

المرفق الثامن

بيان الممثل الدائم للمكسيك لدى الأمم المتحدة، خوان رامون دي لا فوينتي راميريس

[الأصل: بالإسبانية]

نشكر المملكة المتحدة على تنظيم هذه الجلسة، التي نأمل أن تتيح لنا التركيز على المسائل الموضوعية والنظر بموضوعية وصراحة وعدم تسييس في مختلف جوانب استخدام الأسلحة الكيميائية في سورية.

وتكرر المكسيك إدانتها بأشد العبارات الممكنة لاستخدام الأسلحة الكيميائية من جانب أي شخص تحت أي ظرف من الظروف. ونحن بالطبع ملتزمون تجاه منظمة حظر الأسلحة الكيميائية وبالوفاء بالتزاماتنا كدولة طرف في اتفاقية الأسلحة الكيميائية. ونشيد بالكفاءة المهنية للعمل الذي تضطلع به منظمة حظر الأسلحة الكيميائية.

وينبغي لجميع الدول الأطراف في اتفاقية الأسلحة الكيميائية أن تتخذ إجراء موحدا في رفض هذه الأسلحة اللانسانية والتقيّد بأحكام الاتفاقية. وبهذه الروح، نأمل أن ينجح مؤتمر الدول الأطراف في اتفاقية الأسلحة الكيميائية، الذي ترأسه المكسيك، في مواصلة أعماله في لاهاي واختتام دورته.

ونشكر وكالة الأمين العام ناكاميتسو على إحاطتها الشهرية بشأن تنفيذ القرار 2118 (2013). ونؤكد من جديد أهمية التنفيذ الكامل لذلك القرار، الذي يؤيد قرار المجلس التنفيذي لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية الصادر في 27 أيلول/سبتمبر 2013، الرامي إلى كفالة تدمير جميع الأسلحة الكيميائية في سورية بطريقة آمنة. وتحقيقا لتلك الغاية، ندعو سورية مرة أخرى، بوصفها دولة طرفا، إلى التعاون بانفتاح مع المنظمة.

ومع أننا نعترف بمشاركة الحكومة السورية في المشاورات وتوضيحها لبعض المسائل المتعلقة بمرافقها، فإننا لا نزال نشعر بالقلق إزاء وجود 19 مسألة معلقة في إعلانها وليس 18، وبالتالي لا يمكن اعتباره كاملا.

ونأمل أن تواصل بعثة تقصي الحقائق التابعة لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية في الجمهورية العربية السورية تحقيقاتها في مختلف الحوادث التي وقعت على الأراضي السورية من عام 2017 إلى عام 2019، وأن تتوصل إلى استنتاجات بشأن العينات المأخوذة من موقعي المركز السوري للدراسات والبحوث العلمية في برزة وجمرانيا. ونأمل أيضا أن تقدم سورية المعلومات اللازمة عن أنواع العوامل الكيميائية المنتجة و/أو التي تم تسليحها في المرافق الخاضعة للتفتيش، وكمياتها بدقة.

ونحث السلطات على الامتثال لجميع التزاماتها الدولية على سبيل الاستعجال، وكذلك تقديم معلومات لتوضيح أوجه عدم الاتساق العالقة في إعلانها الأولي ومواصلة التعاون مع بعثة تقصي الحقائق وفريق التحقيق وتحديد الهوية.

وإذ تفهم المكسيك هذه المسألة جيدا ولها وجهة نظرها الخاصة بشأنها، تدعو مرة أخرى جميع الأطراف المعنية في هذا النزاع إلى احترام التزاماتها بموجب القانون الدولي والقانون الدولي الإنساني. ونؤكد من جديد أن الحل الوحيد لهذا النزاع هو حل سياسي وأن استخدام الأسلحة الكيميائية غير مقبول.

المرفق التاسع

بيان الممثل الدائم للنيجر لدى الأمم المتحدة، عبدو أباري

[الأصل: بالفرنسية]

أود في البداية أن أهنئ المملكة المتحدة على رئاستها للمجلس هذا الشهر وأن أؤكد لكم، سيديتي الرئيسة، دعم وفدي الكامل.

وأشكر السيدة إيزومي ناكاميتسو على إحاطتها الحافلة بالمعلومات كالعادة.

لا يزال النيجر على تصميمه في الكفاح من أجل الحظر التام للأسلحة الكيميائية، وسيتعاون مع المجتمع الدولي من أجل الإزالة الكاملة لهذه الأسلحة. ولا بد من التذكير بأن استخدام هذه الأسلحة يشكل تهديدا للأمن وانتهاكا للقانون الدولي، سواء في سورية أو في أي مكان آخر على وجه الأرض. ولذلك، فإننا نؤكد من جديد دعمنا للعمل الرائع الذي تقوم به منظمة حظر الأسلحة الكيميائية.

وإذا ما أريد لهذه المعركة التي يخوضها المجتمع الدولي بأسره أن يكون أمامها فرصة للنجاح، فينبغي للمجلس أن يتجنب أي تسييس لهذا الموضوع وأن يهيئ الظروف الملائمة لكي تستخدم نتائج التحقيقات التي تجري بطريقة منظمة وتقنية. ولا شك أن ذلك سيكشف الحقيقة، وبالتالي سيسهل المساءلة.

ونرحب بالجهود المستمرة التي تبذلها الحكومة السورية لعرض روايتها للأحداث، بما في ذلك من خلال اتصالاتها المنتظمة مع مجلس الأمن.

ونرحب بالحوار الجاري بين أمانة منظمة حظر الأسلحة الكيميائية والحكومة السورية، ونأمل أن يؤدي إلى حلول للمسائل العالقة، ويعزز الإعلان الأولي لسورية، وينهض بعمل فريق تقييم الإعلانات، وفقا لاتفاقية الأسلحة الكيميائية، وقرار المجلس التنفيذي لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية EC-M-33/DEC.1، وقرار مجلس الأمن 2118 (2013).

وفي الوقت نفسه، من المهم بنفس القدر أن تولي بعثة تقصي الحقائق التابعة لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية وفريق التحقيق وتحديد الهوية الاهتمام الواجب لجميع الحوادث المشتبه في استخدام الأسلحة الكيميائية فيها في سورية. وفي هذا الصدد، يجب إحراز تقدم ملموس، في إطار نفس الإجراءات العادية، بشأن حوادث الاستخدام المزعوم للأسلحة الكيميائية التي لم تخضع بعد لتحقيقات مستفيضة. ولذلك، نأمل أن نرى استئنافاً كاملاً لنشر بعثات منظمة حظر الأسلحة الكيميائية في سورية، حالما يتم رفع القيود المفروضة نتيجة لجائحة فيروس كورونا.

في الختام، يدعو وفد بلدي الأمم المتحدة وأمانة منظمة حظر الأسلحة الكيميائية إلى إيلاء اهتمام خاص للدعوات بحيازة الجماعات الإرهابية في سورية لمواد كيميائية يمكن استخدامها للتضخيم لهجوم بالأسلحة الكيميائية. وإذا تأكدت تلك المعلومات، فإنها ستكون تهديداً خطيراً للسلام والأمن في المنطقة وخارجها.

بيان الممثلة الدائمة للنرويج لدى الأمم المتحدة، مونا يول

أشكر الممثلة السامية لشؤون نزع السلاح، السيدة ناكاميتسو، على بيانها.

على الرغم من خطورة هذه الجرائم وتوافق الآراء العالمي بشأن إدانة استخدام الأسلحة الكيميائية؛ تؤكد هذه الإحاطة، للأسف، أن الحالة - وانعدام المساءلة - لم تتغير إلى حد كبير عما كانت عليه في الشهر الماضي. وفي ظل عدم حدوث تطورات جديدة لأعلق عليها، سأركز ملاحظاتي على ثلاث مسائل: التقرير الشهري ومسألة المساءلة ومنظمة حظر الأسلحة الكيميائية نفسها.

أولاً، فيما يتعلق بالتقرير الشهري لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية عن التقدم المحرز في إزالة برنامج الأسلحة الكيميائية السوري (S/2021/84، المرفق) الذي يفيد مرة أخرى بأن 19 من بين 22 مسألة من الإعلان الأولي لسورية لا تزال غير محسومة، ما زلنا نشعر بالقلق بشكل خاص لأن المنظمة وجدت أسباباً للتشكيك في إعلان سورية أن مرفقاً معيناً لم يستخدم قط لإنتاج الأسلحة الكيميائية. ومن المهم للغاية إعادة بناء الثقة، ونواصل في هذا الصدد حث الجمهورية العربية السورية على الامتثال التام لطلب المنظمة الحصول على معلومات عن أنواع وكميات العوامل الكيميائية المنتجة و/أو التي تم تحويلها إلى أسلحة في ذلك الموقع. وما زالت النرويج تؤيد التدابير التقييدية التي اعتمدها الاتحاد الأوروبي بشأن الضالعين في تطوير واستخدام الأسلحة الكيميائية سواء كانوا من الأشخاص أو الكيانات.

ثانياً، فيما يتعلق بالمساءلة، فإن استخدام الأسلحة الكيميائية في سورية قد أكدته ووثقته جيداً آلية التحقيق المشتركة السابقة بين منظمة حظر الأسلحة الكيميائية والأمم المتحدة والتقرير الأول لفريق التحقيق وتحديد الهوية التابع للمنظمة (S/2020/310، المرفق). وقد خلاصاً - بما لا يدع مجالاً للشك - إلى أن القوات المسلحة السورية كانت مسؤولة عن استخدام الأسلحة الكيميائية في ثلاث مناسبات منفصلة في عام 2017. ويشكل ذلك انتهاكاً لاتفاقية الأسلحة الكيميائية والقرار 2118 (2013). ومع ذلك، لم يُحاسب أحد على هذه الأعمال الفظيعة. إن هذا أمر غير مقبول.

ثالثاً وأخيراً، نعرب مرة أخرى عن ثقتنا الكاملة في منظمة حظر الأسلحة الكيميائية وأمانتها الفنية. وترفض النرويج بشدة محاولات النيل من مصداقية المنظمة وعمل الأمانة الفنية أو الإساءة إلى سمعتهما. إن هذه المحاولات المناوئة لجهود المجتمع الدولي الرامية إلى ضمان المساءلة ومنع استخدام الأسلحة الكيميائية تثير بالغ القلق.

المرفق الحادي عشر

بيان الممثل الدائم للاتحاد الروسي لدى الأمم المتحدة، فاسيلي نيبينزيا

[الأصل: بالإنكليزية والروسية]

نشكر إيزومي ناكاميتسو على إحاطتها.

إن لدينا عدداً غير قليل من النقاط التي نريد تناولها فيما يتعلق بموضوع اليوم، لذا أرجو منكم التفضل بالتعليق بالصبر والإصغاء بعناية. أعتقد أنكم ستجدون أن الأمر مثير للاهتمام.

وقد نواجه قريباً مشكلة خطيرة تخاطر بتعريض التفاعل بين دمشق ومنظمة حظر الأسلحة الكيميائية للخطر وتلحق ضرراً أكبر بسمعة الأمانة الفنية لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية. إنني أشير هنا إلى الحالة المتعلقة بما يسمى بإعلان سورية الأولي. فلننتقل إلى الحقائق.

إن سورية شريك مسؤول في الحوار مع منظمة حظر الأسلحة الكيميائية والأمم المتحدة. إنها شريك يسعى، على الرغم من الضغوط غير المسبوقة، إلى بذل قصارى جهده لكي يعيد تأكيد التزامه باتفاقية الأسلحة الكيميائية. ويفيد الأساس المنطقي السليم بأن دمشق يجب أن تكون مهتمة جداً بحسم المسائل المتعلقة بملفها الكيميائي. ولكنها، في الواقع، كلما قدمت المزيد من التنازلات كلما واجهت المزيد من الاتهامات.

ينبغي لأعضاء المجلس أن يفهموا بوضوح أن هذا الموقف الذي يرمي إلى "الضغط على سورية" يمكن أن يفقدها كل ما يدفعها للتعاون مع منظمة حظر الأسلحة الكيميائية. إن البلد يعيش تحت سيف مسلط على رقبته تمثله الاتهامات بعدم الامتثال لاتفاقية الأسلحة الكيميائية - هذه المرة في شكل مسائل معلقة تتصل بالإعلان الأولي. ويحاول زملاؤنا الغربيون تفعيل هذا من خلال استصدار قرار عقابي من مؤتمر الدول الأطراف في منظمة حظر الأسلحة الكيميائية من شأنه أن يشل سورية في المنظمة.

إن الذين ينتقدون دمشق يستندون في موقفهم إلى إنذار نهائي مستحيل تم إصداره عن علم كرس في قرار المجلس التنفيذي لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية في تموز/يوليو 2020. وطالب سورية بالإعلان عن الأسلحة الكيميائية التي لا تملكها التي يُزعم أنها استخدمت في اللطامنة في مارس/آذار 2017. لقد أعربنا مراراً عن انتقادنا لفريق التحقيق وتحديد الهوية التابع لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية فيما يتعلق بذلك الحادث، ناهيك عن الطابع غير المشروع لفريق التحقيق وتحديد الهوية نفسه الذي أنشئ بمجرد تمرير قرار مماثل من خلال المجلس التنفيذي. ولكنني أود الآن أن أسلط الضوء على حقائق أخرى يفضل زملاؤنا الغربيون السكوت عنها.

أولاً، تم الإعلان عن قاعدة الشعيرات الجوية في البدء كإحدى منشآت سورية لإنتاج الأسلحة الكيميائية، وزارها مفتشو منظمة حظر الأسلحة الكيميائية عدة مرات. وأكدت منظمة حظر الأسلحة الكيميائية أن المرفق قد دُمر وفقاً لأحكام اتفاقية الأسلحة الكيميائية قبل وقت طويل من أحداث عام 2017.

ثانياً، بعد قصف القوات الجوية الغربية للقاعدة مباشرة، بزعم أنها لا تزال منشأة لإنتاج الأسلحة الكيميائية، طلبت دمشق في 11 نيسان/أبريل 2017 من منظمة حظر الأسلحة الكيميائية إرسال خبراء لإجراء تفتيش في الميدان من دون أي حدود زمنية مع إمكانية الوصول الكامل، في جملة أمور، لجمع العينات. وقد رفضت القيادة السابقة للأمانة الفنية لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية ذلك الطلب.

وأخيراً، اعترضت الوفود الغربية على اقتراحنا في المجلس التنفيذي لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية بالإذن رسمياً للمدير العام بتفتيش الشعيرات. ونرى لماذا تم ذلك: إعاقة أي تحقيق جدي في سياق ادعاءاتهم ضد القيادة السورية.

فلو كان ذلك التفتيش قد جرى في قاعدة الشعيرات الجوية في ذلك الوقت، قبل أن يختفي الأثر، لكان من الممكن أن يقدم إجابة شاملة على جميع الأسئلة. بيد أن فريق التحقيق وتحديد الهوية لم يدرس تلك الظروف فحسب، بل إنه حتى لم يذكرها في التقرير. وبدلاً من ذلك، قبل بسهولة جميع الأدلة من مصادر متحيزة، ما تسمى بالمصادر المفتوحة، وشهود زور ومنظمات غير حكومية ذات سمعة تشوبها الشكوك.

إننا، على عكس زملائنا الغربيين، لا نفرض استنتاجاتنا على أي شخص، بل ندعو فقط إلى إجراء تحقيق موضوعي ومهني حقا وإلى إجراء حوار صريح بين مجلس الأمن ومنظمة حظر الأسلحة الكيميائية.

ولهذا السبب سعينا جاهدين لعدة أشهر من أجل دعوة المدير العام الحالي أرياس إلى مناقشة في مجلس الأمن بشأن المسألة الكيميائية السورية. وقد تهرب من ذلك لبعض الوقت بذرائع مختلفة، ولكنه جاء أخيراً لتقديم إحاطة إلى المجلس في كانون الأول/ديسمبر 2020 (S/2020/1202). لكنه لم يرد على أي من الأسئلة التي أثارناها فيما يتعلق بأوجه القصور والمخالفات العديدة في عمل الأمانة الفنية لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية بشأن الملف الكيميائي السوري. ولكن المشكلة لن تختفي إن أغضت عينيك وتظاهرت بأنه لم تعد هناك مشكلة. ونأمل أن يجد المدير العام أرياس فرصة للإجابة على أسئلتنا في جلسة علنية. ولدى أعضاء المجلس قائمة بتلك الأسئلة.

واليوم، سيشير زملاؤنا الغربيون مرة أخرى، كما هو متوقع، إلى التقرير الشهري للمدير العام لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية (S/2021/84)، وخاصة الأجزاء التي تتناول الإعلان الأولي، لإثبات مزاعمهم بأن سورية تنتهك عمدا التزاماتها بموجب اتفاقية الأسلحة الكيميائية منذ يوم انضمامها تقريبا. ومرة أخرى، سيحاولون تخويفنا بالرقم الذي يصعب تصديقه المتعلق بالمسائل الـ 19 المعلقة فيما يتصل بالإعلان الأولي وطرحه كما لو كان ذنب دمشق، من بين أخطاء أخرى.

ولكن ذلك مكر واضح وتحول في التركيز. إنني أدعو المجلس، وفي المقام الأول أعضائه الذين انضموا حديثاً، الذين يمكنهم أن يكونوا رؤيتهم المستقلة للتطورات الراهنة، إلى النظر إلى هذه الحالة من منظور الموضوعية. إن الحقائق تظهر أن سورية، حتى في ظل السياق الداخلي المعقد الحالي العسكري والسياسي والمتعلق بالجائحة، لا تتهرب من التعاون مع منظمة حظر الأسلحة الكيميائية. إنها تستوعب بإخلاص جميع عمليات التفتيش وتوفر المواد وتبرهن على استعدادها للحوار بكل طريقة ممكنة. وحتى التقرير الحالي للمدير العام يثبت ذلك، على الرغم من أنه لا يمكن وصفه بأنه موال لسورية.

وقد أجرت الأمانة الفنية من 8 إلى 13 تشرين الثاني/نوفمبر 2020، جولة سابعة من عمليات التفتيش لمنشأتها برزة وجمرايا، كما يذكر التقرير. وما لا يذكره هو أن الجانب السوري أظهر مرة أخرى أقصى قدر من الانفتاح والاستعداد للتعاون.

ويؤكد المدير العام، بشأن الإعلان الأولي، أن الجولة الثالثة والعشرين من المشاورات بين فريق تقييم الإعلانات والجانب السوري قد جرت في خريف عام 2020. ونتيجة لذلك، تم حسم ثلاث مسائل معلقة. أوليس ذلك تقدم موضوعي على هذا المسار؟ لماذا يتم التعامل معه فقط بطريقة سلبية؟

وبالإضافة إلى ذلك، قدمت سورية في كانون الأول/ديسمبر من العام الماضي إلى المدير العام لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية تقريرها الدوري عن خطوات تنفيذ القرار 2118 (2013)، الذي أكدت فيه السلطة الوطنية السورية المسؤولة عن المسائل المتصلة بهذه المنظمة أنها مستعدة لمواصلة المشاورات والاجتماعات التقنية مع الأمانة الفنية لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية من أجل حسم جميع المسائل العالقة. لماذا لا يتحدث زملاؤنا الغربيون على الإطلاق عن تلك التطورات الإيجابية بل يحولون تركيزهم عمدا إلى القضايا التي ما زالت معلقة؟

وبصرف النظر عن مدى انحياز سلوك الأمانة الفنية وبغض النظر عن عدد الحقائق التي تتكشف عن التلاعب والتزييف ضد سورية من قبل قيادتها، فإن سورية لا تزال تبقى على الباب مفتوحا. هل ستعمل دمشق هذا إن كان لديها ما تخفيه؟

وكثيرا ما نسمع دعوات عاجلة إلى سورية من أجل المزيد من التعاون. وردا على ذلك، هل لنا أن نسأل: ما المقصود بـ “المزيد”؟ يبدو أن الشيء الوحيد الذي من شأنه أن يلبي تلك المتطلبات هو إقرار سورية بأنها مذنبه والاعتراف علنا بجميع الخطايا المميتة.

إن دمشق تبذل كل ما في وسعها لتأكيد التزامها باتفاقية الأسلحة الكيميائية. لكن حالة العراق وملفه الكيميائي يظهران بوضوح أنه طالما أن بعض الدول تريد مواصلة الضغط السياسي عليه، فستكون هناك دائما مسائل عالقة.

إن نيويورك ليست منبرا متخصصا لمناقشة المسائل المتعلقة بالإعلان الأولي في حد ذاته. فهذا من اختصاص لاهاي، التي لديها كل الخبرة التقنية ذات الصلة، على عكس الأمانة العامة للأمم المتحدة، ولذلك يظل من غير الواضح لنا لماذا تأخذ الأمانة العامة كل هذه الحرية في إصدار التعليقات والاستنتاجات بشأن ذلك الموضوع. ولكن بما أن الزملاء تناولوا الإعلان الأولي على ذلك النطاق الواسع، أود أن أشير إلى أنه لا يتطرق إلا إلى الأنشطة العسكرية - الكيميائية التي قامت بها سورية قبل انضمامها إلى اتفاقية الأسلحة الكيميائية. ولذلك، فإن جميع المسائل المتعلقة بهذه المسألة تكمن في بعد تاريخي ومن الواضح أنه لا يمكن اعتبارها دليلا يثبت أن السوريين يخفون شيئا.

وعلاوة على ذلك، وكما علمنا من المفتش السابق لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية إيان هندرسون أثناء اجتماعنا بصيغة آريا عن طريق التداول بالفيديو الذي عقد في 28 أيلول/سبتمبر 2020، فإن توجيهات الأمانة التقنية تعطي تعليمات مباشرة لفريق تقييم الإعلانات بإبقاء المسائل العالقة مفتوحة. وبالنظر إلى هذا النهج فإن السوريين لن يتمكنوا من إغلاق هذا الجزء من الملف مهما كان حجم تبريراتهم. ووفقا للخبير نفسه، فإن العديد من الدول التي قدمت إعلاناتها في ذلك الوقت، خلال المرحلة الأولية من انضمامها إلى اتفاقية الأسلحة الكيميائية، واجهت مشاكل مماثلة. غير أن تلك التعديلات فُسرّت على أنها “عيوب بسيطة” لا تقوض سلامة الإعلان.

ووفقا للممارسة المتبعة في منظمة حظر الأسلحة الكيميائية، فإن الإعلان الأولي أداة متغيرة. فالدول تضيف إلى إعلاناتها باستمرار، وهو أمر لا يُنظر إليه على أنه شيء خارج عن المألوف. والدول الغربية، بما فيها الولايات المتحدة وكندا وبلجيكا وفرنسا وألمانيا، تستكمل إعلاناتها بانتظام؛ ولذلك، فإن مخزونات المعلة آخذة في النمو - بشكل معتدل، ولكن باستمرار.

وأود كذلك أن أذكركم بمسألة ليبيا. ففي عام 2012، تم اكتشاف حوالي 500 قذيفة غير معلنة هناك. أو يمكننا كذلك أن نذكر الإعلان العراقي الأولي - لم يؤكد أحد، وكان يستند حصراً إلى وثائق الأمم المتحدة التي كانت بين أيدينا. ولكن في تلك الحالات، كانت الأمانة الفنية، لسبب ما، متساهلة بشأن عيوب الإعلانات الأولية. وتشير الوقائع إلى أن الإعلان الأولي السوري لم يكن حالة استثنائية وأن الأمانة الفنية والوفود الغربية تفضل تضخيم الهياج حوله بشكل مصطنع.

وقد طالبنا قيادة منظمة حظر الأسلحة الكيميائية مراراً بأن توضح سبب لجوء الأمانة الفنية علانية إلى استخدام معايير مزدوجة و "التغاضي" عن العيوب الطفيفة في الإعلانات الأولية لبعض البلدان بينما "تضخم" الاتهامات ضد بلدان أخرى. ولم نتلق أي رد على ذلك. وبدلاً من ذلك، نسمع المزيد من الاتهامات التي لا أساس لها بأن السلطات السورية، بزعمهم، "لا تتعاون بشكل فعال بما فيه الكفاية" مع منظمة حظر الأسلحة الكيميائية لحل هذه المسألة.

وفي الوقت نفسه، يبدو أن المعارضة تتمتع بـ "افتراض البراءة". وتتجاهل الأمانة الفنية لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية والأمانة العامة للأمم المتحدة أدلة هائلة تثبت أن الكيانات من غير الدول - أي الجماعات الإرهابية - استخدمت أسلحة كيميائية في الأراضي السورية. وقد أرسلت سورية، منذ عام 2013، أكثر من 200 رسالة إلى الأمانة العامة تبلغها فيها بالأنشطة الإرهابية التي تستهدف الإعداد لأعمال الإرهاب الكيميائي وتنفيذها. ويقدم الجانب السوري كل شهر تقريباً معلومات عن الاستفزازات المتعلقة بالأسلحة الكيميائية التي يخطط لها الإرهابيون. ولا نرى أن ذلك ينعكس في وثائق منظمة حظر الأسلحة الكيميائية.

وأود أن أشدد على أن روسيا، شأنها في ذلك شأن أي دولة عضو مسؤولة أخرى في منظمة حظر الأسلحة الكيميائية، تدّين بأشد العبارات استخدام الأسلحة الكيميائية من قبل أي كان ولأي غرض كان. إننا ملتزمون التزاماً كاملاً بتعزيز نظام عدم الانتشار المتعلق بأسلحة الدمار الشامل. ولكن يجب ألا يتحول حديثنا بشأن هذه المسألة إلى وسيلة "لمعاقبة غير المرغوب فيهم". فسنعارض تلك المحاولات بشدة.

وفي الختام، إليكم ما أحثكم على التفكير فيه. إذا حُرمت سورية من أي حق في المشاركة في عملية صنع القرار في منظمة حظر الأسلحة الكيميائية، فما الفائدة من استمرار دمشق في التعاون مع المنظمة؟ ما هو هدفكم - "سحق" سورية كما فعلتم مع العراق، بذرائع بعيدة عن الحقيقة، أم كفالة خلو الأراضي السورية من الأسلحة الكيميائية؟

نأمل أن تتعامل الدول الأعضاء مع التطورات الراهنة بطريقة حاسمة وألا تشارك في مشهد يؤدي في دورة نيسان/أبريل لمؤتمر الدول الأطراف بشأن مشروع القرار المناهض لسورية، لأن مثل ذلك المشهد يهدد بتقويض سلطة منظمة حظر الأسلحة الكيميائية، وفي ذلك الصدد، سلطة مجلس الأمن المسؤول عن تنفيذ القرار 2118 (2013).

المرفق الثاني عشر

بيان مستشارة سانت فنسنت وجزر غرينادين لدى الأمم المتحدة، دياني جيميشا برنس

نهئى المملكة المتحدة على توليها الرئاسة لهذا الشهر. ويمكنكم أن تطمئنوا إلى دعمنا الكامل. وأشكر الممثلة السامية لشؤون نزع السلاح، السيدة ناكاميتسو، على إحاطتها.

تضطلع منظمة حظر الأسلحة الكيميائية، بوصفها الهيئة المنفذة لاتفاقية الأسلحة الكيميائية، بدور حاسم في صون السلم والأمن الدوليين. ولا يمكن أبداً المبالغة في أهمية جهود المنظمة الرامية إلى القضاء على الأسلحة الكيميائية ومنع ظهورها من جديد، فضلاً عن تعزيز الاستخدامات السلمية للكيمياء. ولذلك، تظل سانت فنسنت وجزر غرينادين تؤيد تماماً ولاية منظمة حظر الأسلحة الكيميائية.

ويتطلب التنفيذ الناجح للاتفاقية والقرار 2118 (2013) تعاوناً دولياً مستمراً. ومع ذلك، يصبح هذا الأمر مجهداً بشدة حيثما يوجد ضмор في الثقة. ومن ثم، يجب على منظمة حظر الأسلحة الكيميائية أن تسعى باستمرار إلى ضمان أن يتسم هيكلها الداخلي وجميع أنشطتها بالنزاهة والشفافية وعدم التسييس. وعلاوة على ذلك، ينبغي للدول الأطراف في الاتفاقية أن تشارك بصورة بناءة وأن تسعى لاتخاذ قرارات تستند إلى توافق الآراء لمنع الاستقطاب والانقسام. وينبغي تحيية الخلافات السياسية جانباً في جميع المناقشات ويجب أن تظل الرؤية الجماعية لإيجاد عالم خالٍ من الأسلحة الكيميائية في الصدارة.

وعلى الرغم من بطء التحرك بشأن هذا الملف، فإننا نوه بتعاون الجمهورية العربية السورية المستمر مع الأمانة الفنية لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية، على الرغم من العقوبات التي شكلتها الجائحة العالمية. ونأمل أن يساعد هذا التعاون في إحراز تقدم ذي مغزى وأن يساعد على الإسراع في تلافي جميع الثغرات وأوجه عدم الاتساق التي تم تحديدها في الإعلان الأصلي. ونشيد باستمرار استعداد المنظمة لنشر موظفيها حالما تسمح الظروف بذلك، ولمواصلة عملها الهام عن بعد بقدر ما يمكن القيام بذلك. وفي هذا السياق، نتطلع إلى تلقي جميع التقارير المتبقية المتعلقة بهذا الملف.

لا شك في أن استخدام الأسلحة الكيميائية في أي مكان ومن جانب أي شخص كان وتحت أي ظرف من الظروف يشكل انتهاكاً للقانون الدولي. ولذلك، لا ينبغي أبداً تجاهل الادعاءات المتعلقة باستخدام الأسلحة الكيميائية. ويجب التحقيق فيها دائماً بشكل شامل وسريع ويجب أن تكون النتائج قادرة على الصمود أمام التمهيص الدقيق لضمان تحقيق المساءلة ومنع الإفلات من العقاب. ويجب الحفاظ على القاعدة التي تحظر هذا الشكل المستحق للشجب من أشكال الحرب.

فلا يمكننا منع تطوير الأسلحة الكيميائية وتخزينها ونقلها واستخدامها إلا من خلال الشراكة الملزمة. ويجب على المجتمع الدولي أن يجد أرضية مشتركة للوفاء بهذه المسؤولية الهائلة.

المرفق الثالث عشر

بيان الممثل الدائم لتونس لدى الأمم المتحدة، طارق الأدب

[الأصل: بالعربية]

في البداية، أجدد لكم التهئة على تولي المملكة المتحدة رئاسة المجلس لهذا الشهر، متمنياً لكم ولغريقكم كل النجاح. كما أشكر الممثلة السامية لشؤون نزع السلاح، السيدة ناكاميتسو، على إحاطتها.

تجدد تونس في البداية تمسكها الثابت بنظام حظر الأسلحة الكيميائية ومنع انتشارها ممثلاً في اتفاقية الأسلحة الكيميائية وجهازها التنفيذي، منظمة حظر الأسلحة الكيميائية.

إن المجتمع الدولي بحاجة إلى العمل الجماعي من أجل الحفاظ على سلطة هذا النظام، القائم على التعاون والتعددية والتوافق، واستقراره وديمومته بهدف إزالة السلاح الكيميائي من الأرض وإنهاء التهديدات التي تمثلها أسلحة الدمار الشامل للبشرية، بما يسهم في صون السلم والأمن الدوليين.

كما أننا بحاجة إلى العمل على حماية سلطة ولاية منظمة حظر الأسلحة الكيميائية، والتي أنشئت لمراقبة تنفيذ اتفاقية حظر الأسلحة الكيميائية من قبل الدول الأطراف والتحقق من الامتثال لبنودها، إضافة إلى توفير منصة للتشاور والتعاون بين الدول الأطراف.

ولقد اطلعنا على آخر تطورات الملف الكيميائي السوري خلال الفترة المشمولة بالتقرير. ونسجل استمرار التحديات والقيود التي فرضتها جائحة كوفيد-19 على تنفيذ ولاية منظمة حظر الأسلحة الكيميائية وأمانتها الفنية في الجمهورية العربية السورية.

ونؤمن الالتزام بتواصل التعاون بين الأمانة الفنية والحكومة السورية بالرغم من التحديات الماثلة، وذلك من خلال الجهود الهادفة إلى برمجة الجولة الرابعة والعشرين من المشاورات الفنية بين فريق تقييم الإعلانات والسلطات السورية أواخر الشهر الجاري في سورية.

ونحث الحكومة السورية على مواصلة الحوار والتعاون مع الأمانة الفنية للمنظمة في روح من الانخراط البناء من أجل التسريع في حسم المسائل العالقة وضمان تنفيذ الالتزامات التعاقدية.

ونؤكد مجدداً على ضرورة أن تخضع كافة ادعاءات استخدام مواد كيميائية سامة كأسلحة في سورية، بما فيها استخدامها من قبل الجماعات الإرهابية، لتحقيقات ضافية ومحايدة ومستقلة وشفافة.

وإذ تجدد تونس إدانتها بأشد العبارات الممكنة لاستخدام مواد كيميائية كأسلحة في أي مكان، تحت أي ظرف ومهما كانت الجهة والدوافع والمبررات، فإنها تؤكد على ضرورة مساءلة مرتكبي مثل هذه الجرائم الفظيعة.

وختاماً، نؤكد مجدداً أنه تقع على عاتق المجتمع الدولي، ومجلس الأمن بالخصوص، مسؤولية العمل بصفة جماعية ومنسقة وفي إطار وحدة الصف حول الملف الكيميائي السوري. وهو في تقديرنا السبيل الأمثل لحل هذه المسألة بما يسهم أيضاً في حل الأزمة السورية.

المرفق الرابع عشر

بيان الممثلة الدائمة للمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية لدى الأمم المتحدة، باربرا وودوارد

نعرب عن شكرنا للممثلة السامية ناكاميتسو على إحاطتها اليوم، وأرحب بالإسهامات التي قدمها أعضاء المجلس الآخرون. وكما أقر مجلس الأمن في قراره 2118 (2013)، فإن التنسيق المستمر بين الأمم المتحدة ومنظمة حظر الأسلحة الكيميائية أمر حيوي إذا أردنا أن نحل هذه المسألة بشكل جماعي.

على الرغم من قرارات المجلس وقرار المجلس التنفيذي لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية المؤرخ 27 أيلول/سبتمبر 2013، لا يزال من غير الممكن اعتبار إعلان سورية عن برنامجها للأسلحة الكيميائية دقيقاً وكاملاً. والمسائل غير المحسومة ذات طابع خطير وموضوعي.

وكما يشير المدير العام لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية في تقريره الصادر في 25 كانون الثاني/يناير (S/2021/84، المرفق)، تتعلّق إحدى المسائل الـ 19 غير المحسومة بمرفق لإنتاج الأسلحة الكيميائية، أعلنت اللجنة الوطنية السورية أنّه لم يستخدم قطّ لإنتاج أسلحة كيميائية. ويشير استعراض جميع المعلومات والمواد الأخرى التي جمعها فريق تقييم الإعلانات منذ عام 2014، بما في ذلك العينات، إلى أن ذلك المرفق شهد إنتاج عوامل حرب كيميائية مؤثرة في الأعصاب و/أو استخدامها في الأسلحة.

وبين إغلاق ملف أربع من المسائل غير المحسومة أنّه، على عكس تأكيدات البعض بأنها مصطنعة، يمكن حل هذه المسائل إذا اختارت سورية الانخراط بصديق وعلى نحو بناء. ويتعين على سورية أن توفر الوصول الكامل إلى الوثائق والشهود. ولا يمكن أن تستمر لعبة القط والفأر القائمة على تقديم تفسيرات وأعداء غير موثوقة. وقد أوضحت الأمانة الفنية مراراً وتكراراً أنها مستعدة لمساعدة سورية في هذا الصدد. وألاحظ عزم فريق تقييم الإعلانات على الانتشار لإجراء مشاورات مرة أخرى في أوائل هذا الشهر. ونتوقع من سورية أن تقدم رداً كاملاً على جميع الاستفسارات خلال تلك الاجتماعات.

إن التهديد المستمر الذي تشكله هذه المسائل غير المحسومة على السلام والأمن الدوليين ليس افتراضياً، لا سيما بالنسبة لآلاف السوريين الذين عانوا من الآثار المروعة لعوامل الأعصاب والكلور على الجسم منذ عام 2014.

المرفق الخامس عشر

بيان الممثل الدائم بالنيابة للولايات المتحدة الأمريكية لدى الأمم المتحدة، ريتشارد ميلز

أشكركم، الممثلة السامية ناكاميتسو، على إحاطتكم.

كما نتفق جميعاً في كل شهر، فإن استخدام الأسلحة الكيميائية في أي مكان يشكل تهديداً واضحاً للسلام والأمن الدوليين. ولا تزال الولايات المتحدة ملتزمة بمساءلة أولئك الذين يستخدمون هذه الأسلحة المروعة.

لقد كررت الممثلة السامية رسالة هامة من الأمين العام في ملاحظاتها التي أدلت بها للتو، ولذلك أود أن أكرر رسالة رئيسية من الولايات المتحدة بشأن هذه المسألة. استخدم نظام الأسد الأسلحة الكيميائية مراراً وتكراراً ضد الشعب السوري، ثم سعى بعد ذلك إلى تجنب المساءلة من خلال عرقلة التحقيقات المستقلة وتقويض مسؤولية وعمل منظمة حظر الأسلحة الكيميائية.

ويسعى حلفاء نظام الأسد، بما في ذلك روسيا، بنشاط إلى عرقلة جميع الجهود الرامية إلى تعزيز المساءلة. وللأسف، تواصل روسيا حماية نظام الأسد من المساءلة عن هجماته بالأسلحة الكيميائية، بما في ذلك من خلال نشر معلومات مضللة ومهاجمة العمل المهني لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية، والسعي إلى تقويض الجهود التي تبذلها الدول المسؤولة لإخضاع نظام الأسد للمساءلة عن استخدامه للأسلحة الكيميائية.

واسمحوا لي أن أتكم بوضوح - إن الولايات المتحدة تؤيد بقوة العمل المحايد والمستقل الذي تقوم به منظمة حظر الأسلحة الكيميائية. ونشيد بقيادة المنظمة وبالأمانة الفنية والطريقة المهنية التي تضطلع بها بمهمتها. ويواصل فريق التحقيق وتحديد الهوية التابع للمنظمة الاضطلاع بولايته، وننتطلع إلى تقاريره المقبلة.

ورداً على التقرير الأول للفريق، الذي صدر في نيسان/أبريل الماضي (S/2020/310، المرفق)، والذي خلص فيه إلى أن نظام الأسد استخدم الأسلحة الكيميائية في ثلاث مناسبات، اتخذ المجلس التنفيذي لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية قراراً في تموز/يوليه 2020 يطلب فيه من سورية اتخاذ تدابير لمعالجة الحالة. ومن غير المستغرب أن سورية لم تكمل أيًا من التدابير المنصوص عليها في القرار، كما أفاد المدير العام لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية في تشرين الأول/أكتوبر.

وقدّمت الولايات المتحدة، إلى جانب 45 دولة، مشروع قرار إلى مؤتمر الدول الأطراف في منظمة حظر الأسلحة الكيميائية رداً على عدم استكمال سورية للتدابير التي طلبها المجلس التنفيذي للمنظمة. وندعو مرة أخرى مؤتمر الدول الأطراف إلى اتخاذ الإجراءات المناسبة عند انعقاده في ربيع هذا العام، حتى نبعث برسالة قوية إلى نظام الأسد ومؤيديه مفادها أن ثمة عواقب لاستخدام الأسلحة الكيميائية في انتهاك مباشر لاتفاقية الأسلحة الكيميائية.

ونعتقد أيضاً أن على مجلس الأمن أن يكفل أن تكون هناك عواقب وخيمة لاستخدام نظام الأسد للأسلحة الكيميائية. وفي عام 2013، قضى مجلس الأمن في قراره 2118 (2013) ألا يقوم نظام الأسد باستخدام الأسلحة الكيميائية أو استحداثها أو إنتاجها أو حيازتها بأي طريقة أخرى أو تخزينها أو الاحتفاظ بها. وقرر المجلس كذلك أن نظام الأسد يجب أن يتعاون تعاوناً كاملاً مع منظمة حظر الأسلحة الكيميائية والأمم المتحدة.

وتدعم الولايات المتحدة هذه الجهود وغيرها من الجهود الرامية إلى تحميل نظام الأسد مسؤولية استخدام الأسلحة الكيميائية وغيرها من الفظائع المستمرة ضد المدنيين السوريين، بما في ذلك الاحتجاز الجماعي والتعذيب والهجمات العشوائية على البنية التحتية المدنية. وستكون المساءلة عن كل ذلك أمرا أساسيا لتحقيق العدالة التي طال انتظارها للضحايا وأسرتهم الذين يحتاجون إلى دعم المجتمع الدولي ويستحقونه. ومن شأن المساءلة أن تساعد أيضا في بناء الثقة في العملية السياسية الأوسع نطاقا، على النحو المطلوب في القرار 2254 (2015)، الذي يهدف إلى تحقيق الاستقرار والسلام في سورية.

وأود أن أختتم حديثي بالقول إنه يجب السماح للشعب السوري بأن يعيش في عالم خال من تهديد الأسلحة الكيميائية. وقد حان الوقت لكي يتقيد نظام الأسد بالتزاماته بموجب اتفاقية الأسلحة الكيميائية والقرار 2118 (2013). ويجب على مجلس الأمن أن يعبر عن رفضه لهذه الفظائع وأن يحاسب أولئك الذين يستخدمون الأسلحة الكيميائية.

المرفق السادس عشر

بيان القائم بالأعمال بالنيابة لفيت نام لدى الأمم المتحدة، فام هاي آنه

اسمحوا لي أن أبدأ بالإعراب عن تقديرنا لتونس على رئاستها الفعالة للغاية الشهر الماضي، وتهنئتك سيدتي الرئيسة، والمملكة المتحدة، على توليكم رئاسة المجلس خلال شهر شباط/فبراير.

وأود أن أشكر وكالة الأمين العام والممثلة السامية لشؤون نزع السلاح، إيزومي ناكاميتسو، على إحاطتها اليوم عن تنفيذ القرار 2118 (2013). وأرحب بمشاركة الممثلين الدائمين لسورية وتركيا في هذه الجلسة.

وفيما يتعلق بالتعاون بين منظمة حظر الأسلحة الكيميائية والجمهورية العربية السورية، يحيط وفد بلدنا علما بالتقرير الشهري الثامن والثمانين للمدير العام لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية (انظر S/2021/84).

ونلاحظ أن هناك انخراطا مستمرا بين المنظمة وسورية من أجل إنهاء هذه المسألة المطولة المتمثلة في الأسلحة الكيميائية في سورية. إننا نشعر بالقلق إزاء آثار مرض فيروس كورونا على العديد من جوانب حياة الشعب السوري، وكذلك على التعاون بين منظمة حظر الأسلحة الكيميائية وسورية خلال الفترة الماضية.

ونعتقد اعتقادا راسخا أنه من أجل إحراز المزيد من التقدم، لا يوجد خيار آخر سوى ضمان التعاون بين الجانبين. ومن الطبيعي أن يظل دعم المجتمع الدولي لمساعدتهما يكتسي أهمية كبيرة من أجل تيسير تنفيذ القرار 2118 (2013).

والإعلان الأولي ليس سوى الخطوة الأولى ولكنه خطوة هامة للغاية في تنفيذ اتفاقية الأسلحة الكيميائية. كما أننا عانينا من صعوبات أولية بمجرد انضمامنا إلى الاتفاقية. وبمساعدة الأمانة الفنية لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية وتعاونها معنا، قمنا بحل جميع المسائل المتعلقة بالتوضيح وركزنا جهودنا على جوانب أخرى من التنفيذ.

وسنواصل دعمنا للعمل الذي عهد به إلى منظمة حظر الأسلحة الكيميائية، مسترشدين بالاتفاقية في المساعدة على تنفيذها من جانب الدول الأطراف.

ولذلك، نشجع الأمانة الفنية لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية والسلطة الوطنية السورية على مواصلة تعزيز مشاوراتهما التقنية من أجل حل جميع المسائل المعلقة. ونحيط علما باستمرار التعاون والاستعدادات للجولة المقبلة من المشاورات في وقت لاحق من هذا الشهر.

إننا نشعر بالقلق إزاء الاستخدام المزعوم للأسلحة الكيميائية في سورية، الأمر الذي يثير مخاوف خطيرة تتعلق بحماية المدنيين وأثار طويلة الأمد على حياتهم اليومية.

وتدين فيت نام إدانة قاطعة استخدام هذه الأسلحة بأي شكل من الأشكال، من جانب أي كان، وفي أي مكان وتحت أي ظرف من الظروف، باعتبار أن ذلك يمثل انتهاكا صارخا للقانون الدولي. كما يساورنا القلق إزاء المعلومات المتعلقة بحيازة الجماعات المسلحة للأسلحة الكيميائية.

و ننتشاطر الرأي القائل بأن التحقيق في الاستخدامات المزعومة للأسلحة الكيميائية يساعد على منع التكرار. ولتحقيق ذلك الهدف، ينبغي إجراء التحقيقات بأشمل طريقة ممكنة وبموضوعية ونزاهة من أجل الحصول على أدلة دامغة.

وأخيرا وليس آخرا، لا يمكن التشكيك في التزاماتنا بكفالة التنفيذ الكامل لاتفاقية الأسلحة الكيميائية، بغية الوفاء بالالتزام المشترك بعالم خال من الأسلحة الكيميائية. وينبغي أن تظهر الدول الأطراف ومنظمة حظر الأسلحة الكيميائية نفسها الجهود المبذولة في هذا الاتجاه باستمرار.

ولا يمكن تحقيق نتائج ملموسة إلا من خلال تعزيز الوحدة والتعاون بطريقة بناءة وغير مسببة.

المرفق السابع عشر

بيان الممثل الدائم لتركيا لدى الأمم المتحدة، فريدون سينيرلي أوغلو

أود أن أهنئكم على تولي المملكة المتحدة رئاسة المجلس لهذا الشهر. وأود أيضا أن أشكر الممثلة السامية ناكاميتسو على إحاطتها.

لم يصدر النظام السوري بعد أكثر من سبع سنوات من انضمامه إلى اتفاقية الأسلحة الكيميائية إعلانا كاملا ودقيقا عن برنامجه للأسلحة الكيميائية. وكان ينبغي القيام بذلك في موعد لا يتجاوز 30 يوما بعد الانضمام. وذلك أمر غير مقبول.

ويشهد التقرير الشهري الثامن والثمانون للمدير العام لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية (انظر S/2021/84) مرة أخرى على حقيقة واضحة: لا تزال هناك مسائل معلقة تتعلق بإعلان نظام الأسد بشأن الأسلحة الكيميائية. ولا يمكن بأي حال من الأحوال اعتبار إعلان النظام دقيقا وكاملا.

ومن بين تلك المسائل المعلقة الـ 19 المتبقية، تحتاج واحدة إلى الاهتمام العاجل للمجلس. ورغم ادعاءات النظام بعكس ذلك، هناك مرفق لإنتاج الأسلحة الكيميائية طلبت الأمانة الفنية التابعة لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية معلومات عنه. وبناء على ذلك، يجب إجبار النظام على الإعلان عن أنواع وكميات العوامل الكيميائية المنتجة و/أو التي يتم تحضيرها لاستخدامها كسلاح في ذلك المرفق.

ونتوقع أن يتخذ المجلس إجراء ملموسا لجعل النظام يتعاون تعاوننا كاملا مع فريق تقييم الإعلانات، وأن يقدم فوراً إعلانا إلى منظمة حظر الأسلحة الكيميائية يتضمن المدى الكامل لبرنامجه الخاص بالأسلحة الكيميائية. وأود أن أؤكد مرة أخرى على أهمية وحدة مجلس الأمن وتصميمه في هذا الصدد.

وفي رد فعل على عدم امتثال النظام السوري لالتزاماته بموجب اتفاقية الأسلحة الكيميائية، اعتمد المجلس التنفيذي لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية قراراً هاماً في 9 تموز/يوليه 2020. ووضع معايير واضحة ويمكن التحقق منها للعمل واشترط أن يعود النظام السوري إلى الامتثال الكامل للاتفاقية في غضون 90 يوماً. وقد شاركت تركيا في تقديم هذا القرار.

ومع ذلك، فإن النظام السوري لم يف مرة أخرى بالتزاماته بموجب ذلك القرار. ويلزم اتخاذ المزيد من التدابير الفعالة. وفي هذا السياق، قُدم مشروع مقرر للنظر فيه خلال الجزء الثاني من الدورة الخامسة والعشرين لمؤتمر الدول الأطراف. وتركيا من بين مقدمي مشروع المقرر هذا، إلى جانب 45 دولة طرفاً.

إن التحقيقات الحالية التي تجريها بعثة تقصي الحقائق وفريق التحقيق وتحديد الهوية مهمة من أجل إثبات الحقيقة بشأن استخدام الأسلحة الكيميائية في سورية. ويجب دعم فريق التحقيق وتحديد الهوية، لأن له دوراً فريداً في تحديد هوية مرتكبي هذا الاستخدام. إن رفض النظام السوري منح تأشيرة دخول إلى فريق التحقيق وتحديد الهوية، يشكل انتهاكاً آخر لاتفاقية الأسلحة الكيميائية.

وتشيد تركيا مرة أخرى بالأمانة الفنية التابعة لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية وهيئاتها المعنية بالتحقيق وتدعمها.

ويشكل استخدام الأسلحة الكيميائية من قبل أي كان في أي مكان وتحت أي ظرف، انتهاكاً خطيراً للقانون الدولي وجريمة ضد الإنسانية. وندين بشدة الاستخدام المتكرر والموثق جيداً للأسلحة الكيميائية من

جانب النظام ضد شعبه. ومن مسؤوليتنا الجماعية ضمان المساءلة عن استخدام الأسلحة الكيميائية في سورية. إننا مدينون بذلك للضحايا.

إن إنهاء الإفلات من العقاب أمر لا غنى عنه لإحلال السلام في سورية. ويجب أن يكون المجلس موحدًا في حث النظام على التعاون السريع والملموس مع منظمة حظر الأسلحة الكيميائية بدون المزيد من التأخير. كما أن ذلك أمر أساسي لمنع تكرار استخدام النظام للأسلحة الكيميائية. وتقع على عاتق أولئك الذين لهم تأثير على النظام السوري مسؤولية تاريخية في هذا الصدد.
